

الواقع الراهن للانتاج الحيواني في العراق وفاق تنميته

الدكتورة حسناء ناصر ابراهيم
مركز بحوث السوق حماية المستهلك/جامعة بغداد

الملخص:

شهد الإنتاج الحيواني في العراق تغيرات في الجوانب الكمية والنوعية، وهذا بدوره انعكس على نصيب الفرد المستهلك من الاحتياجات الغذائية الأساسية مما يستوجب رفع معدل الإنتاج الحيواني وتأمين الصحة الحيوانية يتم من خلال التغذية الكافية المتوازنة، الرعاية الصحية والمحاجر البيطرية والتحصينات الوقائية، توفير البنية الأساسية البيطرية، دور الأيدي العاملة الفنية المتدربة على نظم التربية الحديثة، التحسين الوراثي، توفير المياه اللازمة، استغلال المراعي الطبيعية، لذا فإن هذه الدراسة تسعى للنهوض بواقع الثروة الحيوانية وتنميته باقتراح مجموعة من الإجراءات اللازمة لذلك.

Abstract:

The animal production in Iraq witnesses many changes in quantity and quality sides and this reflect on the consumer individual share from the basic food needs, this leads to increase the animal production rate and animal health insurance and all these can be achieved through sufficient and balance feeding preventive procedures providing basic veterinary environment, the role of technical working hands, knowing the new educational systems, genetic improvement, making use of natural grazing, providing water. So this study tries to rising and developing the animal wealth reality by suggestion many needful resolutions.

المقدمة

تحتل الثروة الحيوانية مكانة متميزة في تعزيز الاقتصاد الوطني وأهمية خاصة في القطاع الزراعي لمساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي ونمو الدخل القومي، إذ تمثل منتجات هذه الثروة من اللحوم الحمراء والبيض والدواجن ومنتجاتها والأسماك مصادر بروتين حيواني ضرورية لنمو جسم الإنسان، إضافة إلى أنها أحد المكونات الأساسية لغذاء معظم المستهلكين ومصدر للصناعات الوطنية، شهد هذا قطاع في العراق عدم قدرته على توفير الاحتياجات الغذائية بسبب نقص انتاجه الحالي مما خلق فجوة غذائية كبيرة بين ما هو متوفر من المنتجات الحيوانية المحلية وما يجب توفيره لتغطية تلك الاحتياجات ولسد نصيب الفرد المستهلك من الغذاء الذي يرجع إلى ضعف الترابط الأفقي في صناعة الإنتاج الحيواني المتمثل في زيادة أعداد الذبائح وقلة أعداد المجازر الحديثة وقلة إنتاج الأعلاف بأنواعها الخضراء والمركزة فضلاً عن ضعف تصنيع معدات الدواجن والأبقار وإنتاج اللقاحات وتشخيص وعلاج الأمراض إضافة إلى محدودية المشاريع التعليمية وتراجع الاستثمار، وضعف الترابط الراسي المتمثل في تحسين الصفات الانتاجية بالاعتماد على البحوث الزراعية لنقل الاجنة والانتخاب والتضريب التي تساهم في رفع معدلات الإنتاج الحيواني، وعلى الرغم من توفر كافة الامكانيات لإنتاج هذه السلع الغذائية ذات الأهمية الاستراتيجية في سلة الغذاء اليومية لكن قلة الإنتاج الحيواني دعت إلى تغطية عجز الإنتاج المحلي عن طريق الاستيراد من الخارج.

مشكلة البحث:

شهد قطاع الثروة الحيوانية تراجعاً ملحوظاً في معدلات الانتاج الكمية والتنوعية يتزامن معها ارتفاع الطلب على المجموعات السلعية الحيوانية بشكل يفوق معدلات نموها لعوامل متعددة منها ارتفاع النمو السكاني وزيادة دخل الفرد وتطور المستوى الحضاري والثقافي والاجتماعي والصحي، مما ولد اختلالاً بين العرض والطلب على تلك المنتجات وتنبؤاً بجسامة مشكلة الانتاج الحيواني ليس في نقص الانتاج فحسب بل فيما متوفر من امكانات لانتاج هذه السلع الغذائية التي تجعله يتمتع بميزة نسبية فيما لو استغلت بشكل جيد.

فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية مفادها :

" امكانية النهوض بواقع الانتاج الحيواني لتوفر الامكانات المتاحة لتنمية الثروة الحيوانية في العراق "

اهداف البحث:-

يسعى البحث الى تحقيق الاهداف الاتية:

- 1- التعرف على واقع الثروة الحيوانية في العراق خلال مدة البحث.
- 2- تشخيص العقبات التي تعيق رفع معدل الانتاج الحيواني المحلي.
- 3- وضع تصور مناسب لتنمية الانتاج الحيواني.

اهمية البحث :

يستمد البحث اهميته من اهمية المنتجات الحيوانية في الاستهلاك المنزلي وسلم اولويات الامن الغذائي وهي:-

- 1- يوضح المهمة الجسيمة التي تقع على الجهات المعنية بالقطاع الزراعي والثروة الحيوانية لحصر الامكانات المتاحة واستثمارها للنهوض بواقع الانتاج الحيواني.
- 2- يبين اهمية التكامل الراسي والعمودي في رفع وتحسين معدلات الانتاج الحيواني.

المبحث الاول: الثروة الحيوانية في العراق : الاهمية - الواقع

يستعرض هذا المبحث التعرف على واقع واهمية الثروة الحيوانية في اقتصاديات الدول النامية والعراق من حيث معدلات النمو ونسب مساهمتها في الاقتصاد وعلى النحو الاتي :

اولاً : واقع الثروة الحيوانية في اقتصاديات الدول النامية :

تمثل الدول العربية احد اقتصاديات الدول النامية إذ تمتلك ثروة حيوانية ضخمة تتركز في عدد من الدول هي السودان ومصر وسورية والمغرب والصومال ، شهد الانتاج الحيواني في الوطن العربي زيادة بنسبة 4% في عام 2003 عن عام 2002، حيث سجل عدد الابقار والجاموس زيادة بنسبة 3.2% والاغنام بنسبة 1.1% وسجلت المنتجات الحيوانية زيادة بنسبة 6.7% في اللحوم البيضاء وبنسبة 3.9% في البيض خلال عام 2003 عن عام 2002 (صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي 2004، ص48). كما زاد انتاج اللحوم من 6.3 مليون طن الى 7 مليون طن خلال السنين 2000-2008 (وزارة التخطيط ، خطة تنمية القطاع الزراعي، 2009، ص13).

على الرغم من الزيادة في اعداد الثروة الحيوانية لكن لم تواكبها زيادة مناسبة في كميات الانتاج الحيواني حيث زاد الطلب على المنتجات الحيوانية بمعدل اكثر من نمو الانتاج الحيواني واصبح الانتاج لا يكفي لسد احتياجات السكان مما لجأت معظم الدول العربية الى استيراد المنتجات الحيوانية من الخارج وبرجع سبب نقص الانتاج الى عدة محددات منها :-

- قلة التخصيصات المالية اللازمة للانفاق على تحسين سلالات الحيوانات المزرعية.
- تدهور المراعي وزيادة الحمولة عليها.
- اعتماد النظام الرعوي التقليدي في تربية الثروة الحيوانية.

يظهر تدني انتاجية الثروة الحيوانية عند مقارنته مع الانتاج الحيواني العالمي حيث قدر انتاجية الوطن العربي بحوالي 33% من مستوى الانتاجية في استراليا و20% من مستوى انتاجية الولايات المتحدة و14% من مستوى الانتاج الحيواني في اوربا عام 2008 (وزارة التخطيط ، خطة تنمية القطاع الزراعي، 2009، ص 61-63).

كما قدر المخزون السمكي في الدول العربية بحوالي 8.2 مليون طن منها 7.7 مليون طن في المياه الاقليمية و0.5 مليون طن في المياه الداخلية (الانهار والبحيرات) ، وقد ارتفع حجم الانتاج السمكي من 3 مليون طن الى 3.6 مليون طن خلال السنين 2000-2008، اذ شكلت كميات الانتاج في عام 2008 نحو 44% من حجم المخزون السمكي (صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي 2010، ص 173)، انعكست زيادة انتاج الاسماك الى تحقيق فائض في تصدير الاسماك اضافة الى توفير فرص كبيرة في الاستثمار السمكي من خلال توفر وسائل الصيد الحديثة وخدمات التصنيع والتسويق.

ثانياً : أهمية الثروة الحيوانية في الاقتصاد العراقي

تشكل الثروة الحيوانية احد مكونات الناتج القومي ولها اهمية خاصة في القطاع الزراعي وذلك لتوفيرها فرص عمل لفئة من السكان ورفع المستوى الغذائي والصحي فضلاً عن توفير المواد الاولية للصناعات التحويلية. قدر الناتج المحلي الاجمالي في عام 2005 في العراق بالاسعار الجارية (31719) مليون دولار. وشكل قطاع الزراعة والغابات والصيد المرتبة الثانية بعد قطاع الصناعات الاستخراجية حيث بلغت مساهمة في الناتج (2.940) مليون دولار و بمبلغ (25.900) مليون دولار لقطاع الصناعات الاستخراجية و قطاع الصناعات التحويلية بمبلغ (597) مليون دولار. بحيث بلغ اجمالي مساهمة قطاعات الانتاج السلعي (30.05) مليون دولار من الناتج المحلي الاجمالي (وزارة التخطيط، تقرير 2006، ص 50).

اما الاهمية النسبية لقطاع الزراعة والغابات والصيد بلغ نسبة (10.2%) بينما استأثر القطاع النفطي بـ(86.2%) والقطاع الصناعي بنسبة (1.5%) في الناتج المحلي الاجمالي (وزارة التخطيط ، تطور الاقتصاد العراقي، 2005، ص 45) واصبحت نسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي بحدود 11% عام 2007 ينعكس تواضع مساهمة الانتاج الحيواني في الناتج المحلي الاجمالي، كما يظهر محدودية مساهمته في الاقتصاد العراقي من خلال القيمة المضافة بالاسعار الجارية اذ بلغت نحو 12.29% في عام 2007 وبلغت القيمة المضافة للاسماك 2.84% لنفس العام (وزارة التخطيط ، خطة تنمية القطاع الزراعي، 2009، ص 14).

اما الكفاءة الاقتصادية الزراعية فقد بلغت نسبة 1.14% لعام 2004 في حين كانت نسبتها (2.65%) لعام 1995 (صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي 2006، ص 140).

وقد رت مساحة الاراضي المهددة بالتصحر (400000) كم2 ما يعادل (92%) من مجموع المساحة السطحية في العراق (وزارة التخطيط، تقرير التنمية البشرية 2000، ص 13).

وانخفضت نسبة مساهمة الفرد في الانتاج الزراعي بنحو (3.9) وتراجع الانتاج الزراعي بمعدل (1.1%) خلال ال(15) سنة الماضية (وزارة التخطيط، تطور الاقتصاد العراقي، 2005، ص 42).

وعلى المستوى العربي حققت الثروة الحيوانية معدل نمو سنوي بنسبة (1.1%) خلال السنين (2000-2005) ورغم هذا التحسن فان نصيب الفرد من الوحدات الحيوانية سجل تراجعاً بنسبة (1.4%) (صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي 2006، ص 140). وفي نفس السياق تشير تقارير وزارة التخطيط ان معدل نمو الثروة الحيوانية في العراق لا يتناسب مع معدل نمو السكان البالغ (3%) (وزارة التخطيط، الجهاز المركزي، المجموعة الإحصائية السنوية، 2005، ص 111).

بينما قدرت كلفة الاعمار والتنمية للقطاع الزراعي استناداً الى التقرير المشترك بين منظمة الامم المتحدة والبنك الدولي بنسبه (8.5%) من اجمالي كلفة اعمار العراق البالغة (2،55) مليار دولار للمدة 2004-2007 (وزارة التخطيط، تطور الاقتصاد العراقي، 2005، ص 44).

يتبين مما تقدم محدودية مساهمة الثروة الحيوانية في القطاع الزراعي، وضعف الترابط بين القطاع الزراعي والصناعي وقلة الاهمية النسبية لقطاع الزراعة والغابات والصيد في الناتج المحلي الاجمالي.

ثالثاً : واقع الثروة الحيوانية في العراق خلال السنين (2001-2008) :

يملك العراق اعداداً من الثروة الحيوانية يوضحها الجدول (1) خلال السنين (2001-2008) متضمناً تعداد عام 2001 مقارنة بمسح الثروة الحيوانية لعام 1986 الذي يتجلى منه الاتي:-

1. **الابقار:** بلغ عدد الابقار لعام 2008 (2552) الف رأس، بينما كان عددها عام 2001 حوالي (1232) الف رأس وعند مقارنتها مع مسح الثروة الحيوانية لعام 1986 كان عددها (1578) الف رأس .
2. **الجاموس:** بلغ عدد الجاموس عام 2008 (286) الف رأس، في حين كان عددها (118) الف رأس عام 2001 مسجلة مقدار زيادة (160) الف رأس عن تعداد عام 2001 ومقدار زيادة (145) الف رأس عن مسح الثروة الحيوانية لعام 1986.
3. **الاغنام:** وصل عدد الاغنام عام 2008 (7722) الف رأس، بينما كان عددها (8981) الف رأس حسب مسح الثروة الحيوانية لعام 1986 مسجلة بذلك نسبة تراجع (-14%) عن مسح الثروة الحيوانية عام 1986.
4. **الماعز:** بلغ عدد الماعز (1475) الف رأس لعام 2008 وكان عددها (736) الف رأس حسب تعداد عام 2001، بينما كان عددها (1476) الف حسب مسح الثروة الحيوانية لعام 1986 مسجلة تراجع قدره (1000) رأس عن المسح المذكور في اعلاه.
5. **الابل:** بلغ عدد الابل عام 2008 (58) الف رأس، بينما كان عددها (23) الف رأس حسب التعداد لعام 2001.

تعكس بيانات الجدول (1) ان اعداد الثروة الحيوانية اخذت تتراجع منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي مسجلة معدلات نمو سالبة لكل من الاغنام والماعز عند مقارنته مع مسح الثروة الحيوانية لعام 1986.

جدول (1) اعداد الثروة الحيوانية خلال السنين (2001 - 2008) بالاف

السنوات الحيوانات	1986	2001	2008
الابقار	1578	1232	2552
الجاموس	141	118	286
الاغنام	8981	6009	7722
الماعز	1476	736	1475
الابل	-	23	58

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية (2008 - 2009)، ص 97.

المبحث الثاني: واقع الانتاج الحيواني خلال السنين (2001-2008)

نستعرض في هذا المبحث واقع الانتاج الحيواني في العراق متضمن مؤشرين هما:

أولاً: الانتاج الحيواني خلال السنين (2001 - 2008) :

للتعرف على مفردات الانتاج الحيواني من الجدول (2) يمكن استخلاص الملاحظات ادناه:

جدول (2) كميات الانتاج الحيواني للسنوات (2001-2008)

السنوات	اللحوم الحمراء 100طن	اللحوم البيضاء (100) طن	بيض المائدة مليون	الأسماك طن	
				نهرية	بحرية
2001	655	1203	875	13588	12410
2002	1305	1680	1059	16015	29524
2003	1319	742	604	18105	2904
2004	1320	642	964	15495	2888
2005	1341	943	1034	31560	3101
2006	1363	1124	932	41167	15666
2007	1386	947	807.7	41697	12745
2008	1497	848	915.6	41432	6421

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية (2008 - 2009)، ص 97

أ. انتاج اللحوم الحمراء :

يمثل انتاج اللحوم الحمراء دالة للتغير الحاصل في اعداد الابقار والاغنام والجاموس والماعز، ويتبين التغير في انتاج هذه المادة الحيوية خلال الملاحظات الآتية.

- كان انتاج اللحوم الحمراء في عام 2001 (655) طن واصبح نحو (1497) طن في عام 2008.

- بلغ انتاج اللحوم الحمراء لعام 2007 (1386) طن مسجلة نسبة زيادة بلغت (1,7%) عن انتاج عام 2006.

تعكس هذه النسبة مقدار الزيادة المحدودة في الانتاج التي تتناسب مع معدل النمو البطيء للطلب المحلي على اللحوم الحمراء المنتجة محلياً بسبب ارتفاع اسعارها التي تعوض باللحوم الحمراء المستوردة، والتي تكون اسعارها اقل مقارنة باسعار اللحوم المحلية.

ب. اللحوم البيضاء:

من الجدول (2) يتبين ان:

- انتاج اللحوم البيضاء أخذ يتناقص حيث بلغ (1203) طن في عام 2001 واصبح (848) طن في عام 2008، ويرجع هذا الانخفاض الى الاحتلال الامريكي الذي سبب تعطيل اعداد كبيرة من حقول الدواجن، وعدم توفر المواد العلفية وانقطاع التيار الكهربائي رافقها عمليات تخريب وسلب للحقول المتبقية للقطاع الاشتراكي (الدليمي، 1989، ص117).
- بلغ اعلى انتاج للحوم البيضاء (1124) طن في عام 2006، واخذ هذا الانتاج يتراجع بنسبة (18,7%) عن انتاج عام 2007.

ج. بيض المائدة:

- بلغ اعلى مستوى لانتاج بيض المائدة (1059) مليون بيضة عام 2002.
- بينما سجل عام 2007 نسبة انخفاض 23% عن انتاج عام 2006 .

د. الاسماك:

- بلغ أنتاج الاسماك النهرية خلال السنين (2001-2008) بـ(219059) طن ، والاسماك البحرية خلال نفس المدة (85659) طن ، يظهر الجدول تراجع انتاج الاسماك البحرية من (29524) طن عام 2002 الى (6421) طن عام 2008.

في نفس السياق تشير الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية في العراق ان الطاقة الانتاجية للثروة السمكية اخذت تتراجع بحيث انخفضت من (13,6 - 12,2) الف طن خلال المدة 2000 - 2004 (جايك، الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، 2009: ص1 ، انترنت) .

كما ان نصيب الفرد العراقي من لحوم الاسماك اقل على المستوى العربي والعالمي حيث لا يتجاوز (1,5) كغم/ سنوياً، بينما تبلغ حصة معدل الفرد في الدول العربية (8,6) كغم/ سنوياً مقابل المعدل العالمي البالغ (21,5) كغم/ سنوياً (الامم المتحدة، الانتاج والطاقة، مؤشرات احصائية، 2005: ص33) .

هذا فيما يخص المنتجات الاستهلاكية، بينما تنعكس المنتجات الصناعية من خلال الجدول الاتي

جدول (3) المنتجات الصناعية في العراق خلال السنين (2001 - 2008)

المنتجات الصناعية			
السنوات	الصوف طن	الشعر طن	الجلود (1000) عدد
2001	9371	3660	920
2002	8180	421,4	2615,7
2003	7864,7	428,9	2611,8
2004	7900	436,5	2555,1
2005	7935,7	444,2	2578,1
2006	7971,6	452,1	2602,5
2007	8007,4	460,1	2626,8
2008	8043	469	2651

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية (2008 - 2009)، ص97

أ. الصوف والشعر:

تراجع انتاج الصوف من (9371) طن في عام 2001 الى (8043) طن في عام 2008، وبلغ أعلى كمية انتاج في عام 2001.

ب. انتاج الشعر:

- تراجع انتاج الشعر من (3660) طن في عام 2001 واصبح (469) طن في عام 2008 حيث بلغت نسبة تراجع الانتاج (-87%) خلال المدة (2001 - 2008).

ج. الجلود:

سجل عام 2001 ادنى مستوى لانتاج الجلود بحيث بلغ الانتاج (920) الف قطعة منتجة واصبحت (2651) الف قطعة منتجة في عام 2008، وبلغت الزيادة في عدد قطع الجلود المنتجة لعام 2008 (1731) الف قطعة عن انتاج عام 2001.

ثانياً : استيراد الانتاج الحيواني لعام 2008

يمكن توضيح كميات استيراد الانتاج الحيواني لعام 2008 من خلال الجدول (4) كما يلي:

- بلغت كمية الاستيراد من اللحوم المجمدة (15,75) مليون طن.
- اما كمية الاستيراد لمادة الدجاج المجمد فقد بلغت (5,49) مليون طن.
- بينما بلغت كمية الاستيراد لمادة الالبان ومشتقاته (30,51) مليون طن.
- اما كمية الاستيراد لبيض المائدة فقد بلغت (17,99) مليون صندوق وبيض التفقيس (5,24) مليون صندوق.
- بينما بلغت كمية الاستيراد للاعلاف (48,57) مليون طن.

جدول (4) كمية المنتجات الحيوانية المستوردة في العراق عام 2008

منتجات حيوانية مستوردة	مجموع استيراد 2008 بالمليون طن
لحوم مجمدة طن	15,75
الدجاج المجمد ومصنعاته طن	5,49
الالبان ومشتقاته (الحليب) طن	30,51
بيض المائدة صندوق	17,99
بيض التفقيس صندوق	5,24
اعلاف طن	48,57
افراخ امهات فرخة	-

المصدر : وزارة الزراعة، الشركة العامة للبيطرة، قسم التخطيط والمتابعة، تقارير متعددة، 2009.

يعكس الجدول أن جميع مفردات الانتاج الحيواني لعام 2008 تم استيرادها، وأن استيراد اللحوم والدجاج المجمد قد بلغت (21,24) مليون طن، كما يوضح الجدول ارتفاع كمية الاستيراد من الاعلاف البالغة (48,57) مليون طن.

ثالثاً : اسباب تراجع الانتاج الحيواني:**أ. انتاج المراعي:**

اخذت انتاجية المراعي في العراق تتراجع في المناطق الصحراوية نتيجة الرعي الجائر والتحطيب وزراعة الحبوب بالاعتماد على الامطار التي تقل معدلاتها السنوية عن 200 ملم ، مما سبب تدهور في الغطاء النباتي لم يعد يكفي لرعي الحيوانات مما ادى الى ارتفاع تكاليف التربية والانتاج وتدهور في انتاجية الثروة الحيوانية (وزارة الزراعة، الشركة العامة للبيطرة، 2008، ص3).

ب. ارتفاع اسعار الحبوب:

كان لارتفاع اسعار الحبوب احد اسباب تراجع الانتاج الحيواني، حيث سجلت بورصة مجلس شيكاغو للتجارة ارتفاع اسعار القياس العالمية للقمح والذرة والرز وفول الصويا في اذار عام 2008 ارتفاعاً لم يكن له سابقاً، كما ارتفعت اسعار فول الصويا ارتفاع لم يشهد له منذ 34 عاماً (وزارة الخارجية، تقرير، 2008، ص2).

وتكمن الخطورة بشأن العراق عندما تبين وزارة الزراعة ان المساحة المزروعة بالحبوب قدرت بحدود (13,8) مليون دونم أي ما يعادل 86% من اجمالي الاراضي المزروعة، رغم هذه النسب المستغلة لكن تشير الدراسات بان هناك (72%) من مساحة الاراضي التي لم تستغل حالياً، كما ان طرق زراعة الحبوب ونظام الري قديم وغير متطور مما انعكس على انخفاض انتاجية الدونم من محاصيل الحبوب وتراجع تحقيق الاكتفاء الذاتي لذلك اعتمد على تعويض النقص الحاصل في الحبوب باستيراد كميات كبيرة من الخارج حيث قدر كلفة استيراد الحنطة والرز نحو ملياري وسبعمائة مليون دولار عام 2007، ويتوقع في عام 2008 ارتفاع الكلف بسبب الارتفاع الكبير في اسعار الحبوب مما يشكل عبئاً اضافي الى الميزانية العامة (وزارة الخارجية، تقرير، 2008، ص2).

ج. الاعلاف:

يتبين اهمية المواد العلفية ودورها في تحديد معدلات نمو الانتاج الحيواني، حينما افادت منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة ان تغير نسبة 1% من انتاج العلف يؤدي الى تغير في الانتاج الحيواني بنسبة 1,62% أي ان انخفاض 1% في انتاج العلف يؤدي الى انخفاض بنسبة 1,62% في الانتاج بكافة قطاعاته والعكس صحيح (الامم المتحدة، الفاو، 1994، ص45).

د. الصحة الحيوانية:

تعد الصحة الحيوانية ضرورية لحيوانات الغذاء والذبح وان لحوم الحيوانات المصابة قد يقل عرضها جزئياً او كلياً مما تؤدي الى نقص الكمية المنتجة وقلة في الاستهلاك المحلي ، ومن تقارير الشركة العامة للبيطرة، قسم التخطيط يتبين الاتي:-

- عدد الاصابات بالحمى القلاعية لعام 2004 هي 2315 حالة مرضية ثم انخفضت الى 1755 اصابة عام 2008 ولكن لا تزال عدد الاصابات مرتفعة.

- كذلك الإبصار المصابة بالحمى القلاعية بلغت (3702) إصابة لعام 2006 تراجعت إلى 2589 إصابة عام 2007 لا تزال عدد الإصابات مرتفعة (القيسي، 2009، ص3).
- كما أن الإصابات بمرض التسمم المعوي للأغنام بلغت إلى 4348 إصابة لعام 2008.
- أما مرض الأجهاض الساري (البروسيلة) كانت عدد الأغنام المصابة به نحو (35187) إصابة لعام 2005 تراجعت إلى 775 إصابة عام 2008.
- تتجلى الخطورة من تلك الأمراض عندما تصبح مشتركة بين الإنسان والحيوان التي تنتقل خلال المتابعة الحقلية أو خلال معاملة المراحل المختلفة للحيوانات، ومن الجدول (5) يظهر الاتي :-
- هناك (20711) إصابة لمرض البروسيلة خلال عام 2006 قلت عدد الإصابات بحيث أصبحت (775) إصابة لعام 2008 هذا المرض الذي يصيب الإنسان والأبقار والجاموس .
- أما مرض الأكياس المائية بلغت نحو 13204 إصابة لعام 2008 (العامري، 2008، ص2)

جدول (5) : الأمراض المشتركة في الحيوانات خلال السنين (2006 - 2008)

اسم المرض	مجموعة الإصابات عام 2006	مجموع الإصابات لعام 2007	مجموع الإصابات لعام 2008
الأجهاض الساري	20711	3068	775
الذباة الحزونية	1918	-	-
الأكياس المائية	2002	3457	13204
الجمرة الخبيثة	51	106	12
داء الكلب	-	-	6

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على تقارير وزارة الزراعة، الشركة العامة للبيطرة، قسم الصحة الحيوانية بيانات للأعوام 2006، 2007، 2008.

هـ. الخدمات البيطرية:

تتوقف الصحة الحيوانية على مدى توفر الخدمات البيطرية من مراكز بيطرية، لقاحات، تحصينات وقائية التي وصلت نسبة المنفذ من تلك التحصينات لمرض الحمى القلاعية 54% والتسمم المعوي 82% وجذري الأغنام 65% وطاعون مجتران 24% لعام 2008.

في حين بلغت التحصينات الوقائية ضد الطفيليات الخارجية المنفذ منها نسبة 51% لعام 2008، وهذه نسبة قليلة لا تتناسب مع أعداد الثروة الحيوانية والأمراض التي تعرضت لها، مما نجم عنه انخفاض كبير في أعداد الحيوانات وقلة انتاجها.

أما مشروع التلقيح الاصطناعي بعد عام 2003 كما توضحه الشركة العامة لخدمات الثروة الحيوانية نفذته بثلاث مواقع، الأول في أبو غريب بدأ بإنتاج أكثر من (16300) قسبة والآخر في القرنة والموقع الثالث للتلقيح في مدينة الموصل الذي وصل نسبة الإنتاج فيه إلى 40% لكن مشكلة هذا المشروع هو أنه يعاني من قلة توفر القصباء (وزارة الزراعة، نشرة الزراعة، 2008، ص2).

افاق تنمية الانتاج الحيواني في العراق :

يمكن تنمية الانتاج الحيواني من خلال اتخاذ العديد من الاجراءات اللازمة لتنمية الانتاج ورفع كمياته ومن هذه الاجراءات هي :

1. انشاء محطات صغيرة لتربية الابقار الحلوب وذلك لزيادة اعداد العجول الجاهزة للتسمين.
2. تقديم الخدمات اللازمة لاصحاب مشاريع الدواجن من الوقود ،الاسمدة الكيماوية، علائق علفية مع الزام اصحاب تلك المشاريع بتقديم انتاجهم وتحديد نسب محددة للتشغيل وفي خلاف ذلك تتخذ بعض الاجراءات القانونية كغلق او اعادة المشروع الى الدولة.
3. تشجيع اقامة مشاريع انتاج وتربية اجداد الدجاج وفق الطرق الفنية الحديثة مع الاخذ بنظر الاعتبار الاختناقات والمشاكل التي تتعرض لها هذه المشاريع المحلية وإعادة تاهيل المشاريع التي تعرضت الى تخريب ومنها معامل انتاج الاعلاف.
4. وضع خطة مدروسة للتوسع في التلقيح الاصطناعي اكثر من معدلاته السابقة يكون على النحو ادناه :-
 أ. زيادة عدد الابقار البالغة حالياً (30) ثور فريزيان.
 ب. اقامة محطات التلقيح الاصطناعي في عدة اماكن وذلك لتوزيع المشاريع في المحافظات الجنوبية والوسطى في كربلاء، واسط، القادسية، لضممان عدة محطات يتم خلالها التلقيح الاصطناعي ولحل مشكلة النقل وطول المسافات .
 ج. العمل الجاد لنجاح التضرير وعدم السماح بحدوث التضرير المعاكس.
 د. تطبيق مشروع التلقيح الاصطناعي على الاغنام لزيادة كمية انتاج الحليب من النعاج واجراء التضرير بانواع من الاغنام الجيدة .
 هـ . استكمال مشروع انتاج طلائق الجاموس والماعز .
5. اعادة تاهيل الاهوار في المناطق الحيوانية مع تشجيع الهجرة لتلك المناطق من قبل مربي الجاموس والعمل على تكوين بحيرات مائية اصطناعية صغيرة ضمن التجمعات السكانية في الارياف.
6. القيام بتلقيح الحيوانات من الامراض الواسعة الانتشار كالجمره الخبيثة، الطاعون البقري، مرض السل مع ضرورة قيام الدوائر الزراعية والبيطرية بالاعلان عن وجود بعض الامراض الفيروسية والتوعية من قبلها باتخاذ الاجراءات اللازمة للسيطرة عليها في حالة وجودها.
7. عزل جميع الحيوانات المشتبه بها منعاً لانتقال الامراض، مع وضع الحيوان المصاب تحت الحجر البيطري ودفن او حرق الحيوانات المصابة اضافة الى تعقيم الاماكن التي حدثت فيها الاصابة.
8. محاولة تجميع مياه الامطار الساقطة في المناطق الصحراوية خلال سدود صغيرة للاستفادة منها في الزراعة ووقت الجفاف و محاولة الاستفادة من المياه الجوفية.
9. العمل بسياسة الدعم في المرحلة الحالية لتوجيه الانتاج الحيواني ورفع الصحة الحيوانية، ومواصلة هذه السياسة من خلال ما قامت به وزارة الزراعة بتوزيع اعلاف من التمور درجة ثانية بسعر (75000) للطن الواحد بعد شرائه من الفلاحين بسعر (250000) للطن الواحد (وزارة الزراعة، نشرة الزراعة، 2008، ص3).
10. الاهتمام بالمنتجات الثانوية الاخرى كالعظام والاضلاط في صناعة العلائق لحيوانات اخرى كالدواجن والاسماك.

الاستنتاجات

- توصيل البحث الى العديد من الاستنتاجات ومنها :

1. كان لضعف الوضع الامني بعد الاحداث الاخيرة لعام 2003 وما رافقها من حالات تهجير وقتل لاصحاب المشاريع ومربي الحيوانات اثر كبير على واقع القطاع الزراعي ومنتجاته الحيوانية.
2. أخذ انتاج هذا القطاع يتراجع في المرحلة الراهنة ويتجلى في الجوانب الكمية خلال تراجع اعداد الثروة الحيوانية ، وفي الجوانب النوعية من خلال كميات الانتاج.
3. عدم توفر قاعدة بيانات احصائية عن اعداد الثروة الحيوانية وعن التحصينات الوقائية.
4. رفع الدعم من الاعلاف والادوية مما ادى الى ترك هذه المهنة والبحث عن اعمال اخرى.
5. ضعف الثقة بين مربي الحيوانات والجهات المسؤولة عن الانتاج الحيواني بسبب كثرة الوعود وقلة التنفيذ و منها مشكلة الماء وشبكات الصرف الصحي والمواصلات و توطين البعض منهم ، مما انعكس على ضعف التعاون بينهم .
6. اعتماد الطرق البدائية في تربية الحيوانات ورعايتها وذلك لانخفاض الوعي والتعلم لمربي الحيوانات، فضلا عن ضعف الارشاد الزراعي .
7. يرجع تدهور الغطاء النباتي الى التوجه في زراعة الحبوب بالاعتماد على الامطار التي تقل معدلاتها عن 200 ملم.
8. محدودية دور النشاط الخاص ويعزى الى عاملي التكلفة والربح اللذين يساهمان في زيادة الانتاج حيث يعمل مربى الحيوانات عندما يغطي التكاليف الثابتة ثم المتغيرة ويحصل على هامش ربح معين يغطي كلفة الفرصة البديلة وفي خلاف ذلك يترك العمل ويتجه الى اعمال أخرى اكثر ربحية.
9. ضعف التنسيق بين الدوائر الزراعية والارشادية والبيطرية ، فضلا عن ضعف التعاون والتنسيق بين الدوائر الزراعية المعنية بتربية الحيوانات وصحته والمنظمات العالمية المختصة كمنظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة ، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمات اخرى.

التوصيات:

من اهم التوصيات التي تساعد على زيادة الانتاج الحيواني هي مايلي:-

1. عدم استيراد امهات الدجاج والانواع الاخرى من مصادر مختلفة، قد تشكل خطر على الانتاج وتعرض المشروع للخسارة .
2. يتم الذبح في مجازر حديثة ويدرب ذوي العلاقة على العناية بالجلود والاستفادة منها في الصناعات الجلدية من الاحذية والحقائب والاحزمة .
3. تسويق الكميات من الاصواف على اساس وزن الجزة وليس اعتمادا على اعدادها مع وضع تصنيف حسب النوعية وتاهيل عمل الشركة العامة للسجادوالغزل والنسيج الذي يتطلب تشغيل ايدي عاملة اكثر من السابق.
4. اعتماد التهوية الجيدة في الحظائر مع ضرورة تنظيف المعالف والمشارب يوميا لمكافحة الطفيليات الخارجية.
5. حماية البيئة الزراعية من الامراض النباتية والحيوانية الوافدة وذلك خلال تعزيز القدرات في مجال الحجر الزراعي والبيطري .

6. توفير التمويل اللازم للدوية البيطرية والتأكد من صلاحيتها.
7. تقديم حوافز مادية ومخصصات خطورة للمهندسين الزراعيين والأطباء البيطريين العاملين في المراكز خارج المدن.
8. محاولة انتاج اللقاحات الفيروسية والبكتيرية والميكرو بلازما محليا.
9. ادخال نظام البطاقة الموحدة في عمل تلك المحاجر البيطرية من حجر بيطري، رقابة صحية، سيطرة نوعية.
10. تفعيل القوانين الخاصة بالرقابة على المحاجر البيطرية، للحد من استيراد المواد المخالفة لضوابط التقييس والسيطرة النوعية والحد من تهريب الحيوانات.
11. اصدار التشريعات لحماية المراعي من التدهور وتنظيم استخدامها.
12. التوسع في زراعة الشجيرات الرعوية العلفية المتحملة للجفاف في مواسم الامطار لتنمية الغطاء النباتي في المناطق الصحراوية ومنها مراعي علي الغربي في ميسان.
13. محاولة ربط المحاجر البيطرية بالدوائر الزراعية المختصة كوزارة الزراعة، الشركة العامة للخدمات الثروة الحيوانية الشركة العامة للبيطرة خلال شبكة الاتصالات الحديثة مع محاولة ربط هذه المحاجر بالمنظمات العالمية ذات العلاقة بنفس العمل عبر وسائل الاتصال الحديثة لمتابعة التطورات في العالم
14. تفعيل دور الهيئة العامة لمكافحة التصحر للحد من تلك الاراضي المتدهورة والمتصحرة.
15. التعاون مع المركز العربي لبحوث الاراضي القاحلة والمناطق الجافة للحد من نسبة التصحر.

المصادر

1- البحوث المنشورة :

1. الدليمي، بلاسم جميل خلف، الثروة الحيوانية في العراق الواقع والافاق المستقبلية، مجلة النفط والتنمية، العدد الثاني، السنة الرابعة عشر، اذار- نيسان، 1989.
2. العامري معد حساني محمود ، إرشادات حول الأمراض المشتركة بين الانسان والحيوان، الهيئة العامة للإرشاد والتعاون الزراعي، 2008.
3. القيسي محمد كاظم، مرض السل في الانسان والحيوان والتطورات العلمية الحديثة، نشرة إرشادية، الهيئة العامة للإرشاد والتعاون الزراعي، 2009.
4. جايك فراس مجيد، الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية في العراق، 2009، www.Google.com

2- التقارير:

1. الامم المتحدة، الانتاج والطاقة والمياه والبيئة في منطقة الاسكوا ، مؤشرات احصائية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، 2005.
2. الأمم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة، الفاو، حالة الأغذية والزراعة، 1994.
3. صندوق النقد العربي، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للاعوام 2004، 2006، 2010.
4. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية 2003، 2008-2009.
5. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، دائرة التخطيط الاقتصادي وبرامج الاستثمار الحكومي، تطور الاقتصاد العراقي خلال عام 2005، بغداد، كانون الاول 2005.
6. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، تقرير التنمية البشرية 2000. بغداد، العراق.
7. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، دائرة التخطيط الزراعي، خطة تنمية القطاع الزراعي 2010-2014، بغداد، 2009.
8. وزارة الخارجية، دائرة التخطيط السياسي، تقرير رقم 71، ارتفاع اسعار الحبوب، 2008.
9. وزارة الزراعة، الشركة العامة للبيطرة، قسم التخطيط والمتابعة، تقارير متعددة، 2008، 2009.
10. وزارة الزراعة ،الشركة العامة للبيطرة، قسم الصحة الحيوانية ببيانات للاعوام 2006، 2007، 2008.
11. وزارة الزراعة ، نشرة الزراعة ، 2008.

